

DOI: 10.54240/2318-014-002-010

العجز المالي في الدولة العثمانية- الخلفيات والأبعاد

خلال القرن التاسع عشر

The Financial deficit in the Ottoman Empire - backgrounds and dimensions - during the 19th century

صص 236- 260

اسم ولقب المؤلف المرسل: سارة عبدات- Sara Abdat

الدرجة والعنوان المهني: طالبة دكتوراه تخصص تاريخ الدولة العثمانية- جامعة يحيى فارس- المدية- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الإنسانية- مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور- الجزائر/ البريد الإلكتروني: abdat.sara@univ-medea.dz

اسم ولقب المؤلف الثاني: حكيم بن الشيخ- Hakim Bencheikh

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ التعليم العالي- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الإنسانية- مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور- جامعة المدية- الجزائر. البريد الإلكتروني: bencheikh.hakim@univ-medea.dz

تاريخ استقبال المقال: 30/06/2024 .. تاريخ المراجعة: 2024/07/10 .. تاريخ القبول: 2024/11/17.

الملخص باللغة العربية: اتسم الهيكل العام للاقتصاد العثماني خلال القرن التاسع عشر بالضعف، وقد تجلّى ذلك من خلال العجز شبه الدائم في ميزانية الدولة والأزمات المتكررة، وكانت هذه البنية الهشة نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي العثماني والمتغيرات الهامة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية التي عاشتها الدولة في فترات سابقة من تاريخها، تمخض عن ذلك صعوبات مالية أربكت الاقتصاد العثماني وأدخلت الدولة في ضائقة عجزت عن استيعابها، مما اضطرها للجوء إلى دول الغرب لمواجهة أزماتها المالية واضعة بذلك النظام المالي العثماني تحت رقابة الدول الأوروبية و تخلي الدولة عن كثير من مواردها لسد تلك الديون، فقدت استقلالها الاقتصادي، ثم ما لبثت في النهاية أن فقدت أيضا استقلالها السياسي.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على خلفيات وتداعيات العجز المالي الذي أصاب الميزانية العثمانية، وكيف ساهم هذا الأخير في تفاقم الأزمة المالية التي أثرت بدورها على الطموحات والحاجات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لدولة تصارع من أجل الحفاظ على وجودها واستمرارها.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، عجز الميزانية، الأزمة المالية، الديون الخارجية، التدخل الأجنبي، سقوط الدولة العثمانية، القرن التاسع عشر.

ABSTRACT: During the nineteenth century, the Ottoman economy was fragile and suffered from recurrent crises, resulting in a permanent deficit in the state budget. This fragility is due to the nature of the Ottoman economic system and the political and economic developments it witnessed in earlier stages of its history. As a result, the Ottoman financial system collapsed, forcing the State to seek assistance from Western countries to confront its financial crisis. The Ottoman financial system was placed under the control of European countries, and the state lost much of its resources to pay its debts, and eventually lost its economic and political independence.

This paper aims to highlight the backgrounds and repercussions of the fiscal deficit in the Ottoman budget and how the latter has contributed to the worsening of the financial crisis, affecting the economic, military, and political aspirations and needs of a State struggling to maintain its existence.

Keywords: The Ottoman Empire, budget deficit, the financial crisis, foreign debt, foreign interference, fall of the Ottoman Empire, Nineteenth century.

المقدمة: تميزت الحالة السياسية والاقتصادية داخل حدود الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، بتحديات مختلفة أثرت بشكل كبير على واقع الدولة، وأوقعتها في أزمة مالية خانقة، وأبرز هذه الأحداث الحروب المستمرة التي خاضتها الدولة وتحملها النفقات العسكرية المتتالية التي منيت بها والتي تستهلك معظم الميزانية العثمانية، كل هذا أوقعها في واحدة من أكبر المشكلات التي تتركز في أي دولة، ألا وهي مشكلة عجز الميزانية المتمثلة في اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات وعدم القدرة على تحقيق الموازنة العامة.

فعلى الرغم من التغيرات التي أجرتها الدولة العثمانية في بنيتها الاقتصادية مع مجيء عهد التنظيمات، إلا أن الصعوبات المادية وافتقارها من ناحية أخرى إلى إدارة مالية فعالة، كل هذا جعلها عاجزة عن إعادة الأمور إلى نصابها وتحقيق الاستقرار، فلجأت إلى العون المالي من أوروبا

في أواسط القرن التاسع عشر لتغطيت ذلك العجز. مما جعلها عرضة لأطماع القوى الأجنبية، فقد منحت الغرب الأوروبي فرصة كبيرة للتدخل في شؤونها الداخلية فاتحة بذلك بوابة واسعة للإضرار باستقلالها وسيادتها، وجرت هذه الديون الهيمنة الأجنبية على المالية العثمانية بل وعلى القرار السياسي أيضا. ومن هذا المنطلق تبلورت إشكالية الموضوع والتي جاءت على النحو التالي: إلى أي مدى ساهم الخلل الذي أصاب الميزانية العثمانية في تعميق الأزمة المالية خلال القرن التاسع عشر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات الفرعية: ما هي معالم النظام المالي في الدولة العثمانية؟ وهل نظمت الميزانية العثمانية وفقا للمعايير الشرعية؟ هل كانت السياسة المالية المنتهجة في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر فعالة في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الموازنة العامة؟ كيف تعاملت الدولة العثمانية مع عجز الميزانية؟ وما هي الإجراءات التي اتبعتها لتلافي هذا العجز؟ وإلى أي مدى كانت تلك الإجراءات ناجعة؟

تهدف إشكالية هذه الورقة البحثية إلى تحليل أسباب العجز في الميزانية العثمانية ودورها في تعميق الأزمة المالية التي عاشتها الدولة خلال القرن التاسع عشر. وذلك من خلال التطرق إلى الإطار العام للمالية العامة للدولة العثمانية، مع عرض عام لأسباب الانحلال المالي، وما اتخذته حركة الإصلاح من قرارات مهمة في سبيل تجاوز ذلك العجز.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التاريخي والتحليلي وكذا الكمي الإحصائي، فالتاريخي يهدف إلى تتبع الوقائع والحقائق التاريخية التي تعكس موضوعنا، وبالنسبة للمنهج التحليلي فكان لتحليل الأسباب الكامنة وراء ضعف الميزانية، أما بالنسبة للمنهج الكمي والإحصائي فكان من أجل رصد مختلف النسب والتقديرات المتعلقة بالعجز الذي عرفته ميزانية الدولة عبر فترات مختلفة من تاريخها.

1- النظام المالي في الدولة العثمانية: انقسم النظام المالي في عهد الدولة العثمانية إلى قسمين،

هما:

أولاً: ميري، أي الدخل والمنصرف العام، ويتكون من: دخل الأرض الزراعية، والجزية، ورسوم التجارة، ويديره "دفتر دار"¹.

ثانياً: خزنة، أي مخصصات السلطان، ويديرها، "خزنة وكيلي"، ويتجمع داخلها في "آل خزنة" ويديرها موظفو السلطان الخصوصيون.

ويضاف إلى النوع الأول ما كان يتبقى من مال الوقف والجزية، وكان يدفعها أميراً الأفلاق والبغدان².

وقد استندت الأسس المالية في الدولة العثمانية بالدرجة الأولى إلى الأحكام الشرعية، وفي هيكلها العام إلى ما قرره فقهاء المذهب الحنفي في مصانفهم³.

وقد أنشأ العثمانيون لضبط الشؤون المالية لدولتهم، نظاماً محكماً قائم على أسس متينة، وقد تطور هذا الأخير وفق إحتياجات الدولة المستمرة، كان يشرف على تسيير وهيكلته موظف يسمى "الدفتردار"⁴، كان يتشكل هذا النظام المالي من مجموعة دوائر أهمها دائرة "رئيس المحاسبة"⁵، وظيفتها الأساسية تقييد إيرادات الدولة ونفقاتها في دفاتر وسجلات مخصوصة أطلق عليها المؤرخون العثمانيون اسم (الميزانية)⁶.

2- الميزانية العامة للدولة العثمانية

1- دفتر دار: وهي كلمة فارسية، تعني في اللغة صاحب السجل، وهي تطلق على أكبر موظف للشؤون المالية في الدولة العثمانية. أنظر: مصطفى بركات-الألقاب والوظائف العثمانية-دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة-2000م-ص 117.

2- محمد حرب-الدولة العثمانية (699-1343هـ)-موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي-القاهرة-ص 53.

3- أحمد آق كوندز- سعيد أوزتورك-الدولة العثمانية المجهولة-وقف البحوث العثمانية-إستانبول-2008-ص 669.

4- أكمل الدين إحسان أوغلي-الدولة العثمانية تاريخ وحضارة-تر: صالح سعداوي-مج 1-مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا)-إستانبول-1999-ص 621.

5-Ismail Hakki Uzunçarşılı-Osmanlı Devleti Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti iç Hazinesi-Cilt: 42-Sayı: 165-1978-s.73.

6- قاسم محمد الحموري-معاذ محمد عابدين-عجز الميزانية في الدولة العثمانية: الأسباب والحلول-مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية-العدد: 10-ص 282.

2-1 مفهوم الميزانية العثمانية: يطلق مصطلح الميزانية في علم المالية على التقدير التفصيلي للإيرادات والنفقات العامة لفترة مالية محددة في المستقبل عادة ما تقدر بسنة، فالميزانية هي تقدير لأمر لم يتحقق بعد، أما الإيرادات والنفقات العامة التي تم تحصيلها بالفعل من قبل تسمى بالحساب الختامي¹.

انطلاقاً مما سبق تعتبر الميزانية خطة متكاملة تعدها الدولة، في محاولة لتصوير الموارد المفترض تحصيلها للخزانة والنفقات الواجب صرفها في السنة المقبلة².

والملاحظ أنه حتى أواخر القرن التاسع عشر لم يكن لدى الدولة العثمانية ميزانية بالمعنى الحقيقي، وما أشار إليه المؤرخون العثمانيون على أنه ميزانية كان في الواقع حساب ختامي للإيرادات والنفقات التي تم تحقيقها بالفعل في فترة سابقة. وفي هذا السياق كان هناك اختلاف بين الباحثين بشأن متى تم إعداد أول ميزانية عثمانية بالمعنى الحديث، وأحد أسباب هذا الاختلاف يعود إلى مسألة تحويل السنوات الهجرية إلى السنوات الميلادية، لذا تُعتبر ميزانية أحد السنوات المالية التالية: 1850-1851، 1863-1864، أو 1864-1865، أول ميزانية عثمانية حديثة تم إعدادها وتنفيذها بمعنى حديث³.

فيما يخص عملية إعداد الميزانية يُشار إلى أنه بعد إرسال الميزانية إلى الباب العالي، تُرسل إلى مجلس التنظيمات حيث يتم مناقشة ميزانية كل دائرة مع ممثلين من مجلس القوانين العليا والقضاة، وكذلك مع وزير وموظفي الدائرة المعنية، بعدها يتم تشكيل مجلس عام لمراجعة الميزانية، ويجب أن تنتهي جميع هذه المناقشات قبل أسبوع من بداية شهر مارس، يتم مناقشة واعتماد ميزانية كل دائرة على حدة بأغلبية الأصوات في المجلس العام، ثم يتم التصويت على الميزانية بالكامل، بعد قبول هذه الأخيرة من قبل المجلس العام يُضاف إليها

1 - مراد محمد حلي-مالية الدولة-مطبعة النهضة-القاهرة-1964-ص 272.

2- أكمل الدين إحسان أوغلي-مرجع سابق-ص 627.

3-Abdüllatif Şener-Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Sistemi-Bilimsel Araştırma Dizisi:6-s. 71.

محضر ويُختم من قبل جميع الأعضاء، ثم تُعرض على السلطان للموافقة عليها لتدخل حيز التنفيذ¹ ويتم نشرها وإعلانها².

النقطة اللافتة للنظر بالنسبة للميزانيات المعدة خلال تلك الفترة أنه لم يتم نشر أي واحدة منها، رغم أنه تم إعداد 29 ميزانية منذ السنة المالية 1841 م وحتى سنة 1876 م، باستثناء السنة المالية 1854-1855 م التي لم يتم إعداد ميزانية فيها نتيجة لحرب القرم³. ولكن ما يجدر التنويه إليه أنه على الرغم من عدم وجود بيان بشأن إعلان الميزانية في اللائحة الصادرة في عام 1855 م، فإن بعض المصادر من تلك الفترة (مثل الأرشيف والصحف والمصادر المطبوعة الأخرى) تشير إلى أن الميزانيات كانت تُعلن، على سبيل المثال⁴ تم الإشارة في وثيقة أرشيفية إلى ميزانية عام 1841-1842 م⁵، كما ورد في وثيقة أخرى إشارة إلى ميزانية 1846-1847 م في⁶، وكذا بالنسبة لميزانية 1850-1851 م⁷، وميزانية 1856-1857 م⁸.

2-2 بنود الميزانية العثمانية: لم يتم تضمين كافة الإيرادات والنفقات العامة في الميزانية العثمانية، وإنما كان يظهر فيها الأموال الموجودة في خزانة الدولة فقط سواء ما دخل إليها من أموال أوما خرج منها، فضلا عن الإيرادات والنفقات المفترضة أو المقدرة والتي كان يتم جبايتها وصرفها بأسها في الولايات وهو ما يعرف (بالمحسوب)، أما إيرادات ونفقات الاقطاعات التي

1- Düstur-1.Tertip-C: II-Bütçe Nizamnamesi-sene 1289-s. 70-71.

2- Düstur-1.Tertip-C: III-Devleti Aliye'nin Bütçe Nizamıdır-sene 1289-s. 226-231.

3 -Tevfik Güran-Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi: Bütçeler ve Hazine Hesapları 1841 1861-TTK Yayınları-s. 18.

4 - Tekin Akdemir ve Şahin Yeşilyurt- Tanzimat'tan Sonra Modern Bütçe Anlayışı ve Osmanlı Bütçelerinin Güvenilirliği Meselesi: Bütçe Etiği Açısından Bir Değerlendirme Amme İdaresi Dergisi- Cilt: 54-Sayı: 2-2021-s.102.

5 -İrade Mesail-i Mühimme (İ. MSM)- 419-19/451.

6 - Maliyeden Müdevver Defterler (MAD)- 10557.

7 -İrade Dahiliye (İ. DH)- 12265- 33173.

8 -İrade Meclis-i Mahsus (İ. MMS)- 33833173.

كانت تحت تصرف أصحاب التيمارات، فضلا عن الموارد المخصصة لتمويل الأوقاف العامة لم تكن جزءا من الميزانية ولم تظهر في بنودها فهي (دخل ومصروف متكافئ)¹.

أما خلال فترة التنظيمات وابتداء من السنة المالية 1846-1847م، تم إعداد الميزانيات بشكل منتظم كل عام تقريباً مع بعض الاستثناءات، وقد تضمن الجزء الأول من الميزانيات الإيرادات، حيث كان يتم تحديد إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال فترة الميزانية الحالية بناءً على سجلات السنة المالية السابقة، في حين تضمن الجزء الثاني النفقات حيث كانت هذه الأخيرة تُعرض بناءً على التخصيصات في بداية السنة المالية السابقة مع الإضافات التي تم إدخالها خلال السنة الحالية، بعد ذلك يتم عرض إجمالي مبالغ النفقات، أما الجزء الثالث والأخير من الميزانيات كان يتم من خلاله إعداد ميزانية للإيرادات المتوقعة تحصيلها مع النفقات المقررة، مع تحديد العجز أو الفائض المتوقع، وفي حالة وجود عجز في الميزانية فإنه لا يتم ذكر أي بند يتعلق بكيفية سد هذا العجز في الميزانيات. وهذا ما أدى إلى ظهور أزمت متكررة في السنوات اللاحقة². وفيما يلي جدول يمثل بنود الميزانية العثمانية مع بيان نسبة تغطية الإيرادات للنفقات:

الإيرادات			النفقات		
السنة المالية	دفع	تقدير	تحصيل	تقدير	تغطية الإيرادات للنفقات
61-1860	1.213.422.711	1.311.636.964	1.211.503.100	1.200.067.485	0,998
62-1861	1.668.081.934	1.393.407.544	1.668.975.313	1.221.184.160	1,001
63-1862		1.490.693.048	1.321.323.817	1.661.021.246	
64-1863	1.488.510.000	1.484.502.492	1.420.990.468	1.505.269.835	0,955
65-1864		1.602.836.185	1.546.099.183	1.621.110.059	
66-1865			1.525.582.771		
67-1866		1.679.593.840	1.571.216.062	1.558.566.500	

1- قاسم محمد الحموري- معاذ محمد عابدين- مرجع سابق-ص284.

2- s.12-op.cit-Tevfik Güran.

0,848	1.597.993.883	1.723.544.891	1.868.318.076	2.032.649.000	68-1867
0,811	1.814.119.500	1.769.799.268	2.072.870.500	2.181.526.500	69-1868
0,764	1.775.144.500	1.712.308.326	2.036.084.000	2.241.111.500	70-1869
0,689	1.839.481.000	1.667.957.854	2.070.929.500	2.421.884.500	71-1870
0,739	1.920.081.500	1.827.700.649	2.276.533.500	2.472.897.500	72-1871
0,719	1.994.828.000	1.883.646.700	2.140.445.000	2.620.599.500	73-1872
0,929	2.109.927.500	1.935.676.900	2.618.661.500	2.083.044.000	74-1873
0,892	2.480.742.000	1.928.257.800	2.513.458.000	2.161.639.000	75-1874
0,676	2.388.294.00	1.878.137.7	2.892.909.500	2.776.850500	76-1875
	2.202.747.000	1.585.671.400	2.572.624.000		77-1876

جدول يبين بنود الميزانية العثمانية في الفترة 1860-1877 م (بالقرش)¹

لفهم الوضع المالي الفعلي الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية خلال تلك الفترة، وجب تسليط الضوء على بنود الميزانية العثمانية والعمل على تحليلها، مما سيساعد في فهم كيف أسهمت العوامل الاقتصادية في تدهور الوضع المالي للدولة العثمانية، فمن خلال بنود الميزانية² الواردة في الجدول يظهر زيادة ملحوظة في إجمالي الإيرادات، ويعود ذلك إلى تمكن الدولة من تحقيق المركزية المالية والعسكرية والسياسية بعد الإصلاحات التي أقدمت عليها خلال القرن التاسع عشرة³، لكن على الرغم من ذلك لم تتسارع نسبة زيادة الإيرادات بما يكفي لمواكبة زيادة النفقات، مما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الإيرادات للنفقات حيث كانت النسبة تتناقص مع مرور الوقت، مما يشير إلى أن النفقات تتزايد بوتيرة أسرع من الإيرادات، حيث كانت النسبة 0.998% في 1860-1861 م وانخفضت إلى 0.676% في 1875-1876 م، مما

-Osmanlı devlet ve vilayet bütçeleri (1840-1913) nasıl okunmalıdır? -- Yakup Akkuş1 s.172.-2013-ODTÜ Gelişme Dergisi -Sayı: 40

للمزيد من الإحصائيات حول بنود الميزانية العثمانية راجع الوثائق التالية: 2-

(Y.A.RES.00012.00031.007)، (ML.VRD.d.03480)، (Y.EE.00026.0000.10.001.003).

- K. Karaman ve Ş. Pamuk- Ottoman State Finances in European Perspective 1500-3 1914- The Journal of Economic History- Cilt: 70- Sayı: 3- s. 594-595, 598,601,620-625.

يشير إلى تزايد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وهذا ما نتج عنه عجز الميزانية في معظم السنوات، ويعود هذا العجز إلى التحديات المالية التي واجهت الدولة العثمانية والتي كانت لها عدة أسباب سيتم ذكرها لاحقاً¹.

3- عجز الميزانية في الدولة العثمانية: يحدث عجز الميزانية عند حدوث خلل في بنودها، بحيث تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة العادية، وقد كانت ترى الدولة العثمانية في ذلك العجز مصدر قلق وعلّة خطيرة تصيب الميزانية، فالميزانية السليمة في إعتقادها هي التي تحقق فائضاً².

ما تجدر الإشارة إليه أن العجز في الميزانية العثمانية كان أمراً نادراً لحدوث، وإذا حدث عادة ما يكون عجزاً طفيفاً³، ولكن في أواخر القرن السادس عشر ظهر لأول مرة عجز حاد في الميزانية العثمانية، في عهد "مراد الثالث" وبالتحديد سنة (1592م) ليصبح بعد ذلك ميزة عامة للميزانيات العثمانية إلى غاية سقوط الدولة⁴. وفيما يلي جدول وتمثيل بياني يوضحان بعض نسب العجز الذي عرفتته الميزانية العثمانية خلال القرن التاسع عشر:

السنة المالية	الإيرادات	النفقات	عجز الميزانية
1854-1853	757.459.670	779.117.205	-21.657.535
1857-1856	888.053.500	929.362.500	-41.309.000
1858-1857	1.042.945.000	1.131.590.000	-88.645.000
1859-1858	1.133.301.500	1.200.665.500	-67.364.000
1860-1859	1.161.376.000	1.367.198.204	-205.822.204
1861-1860	1.200.067.485	1.311.636.964	-111.569.479
1862-1861	1.221.184.160	1.393.407.544	-172.223.384
1863-1862	1.661.021.246	1.490.693.048	170.328.198

1 Yakup Akkuş- op.cit- s.172.

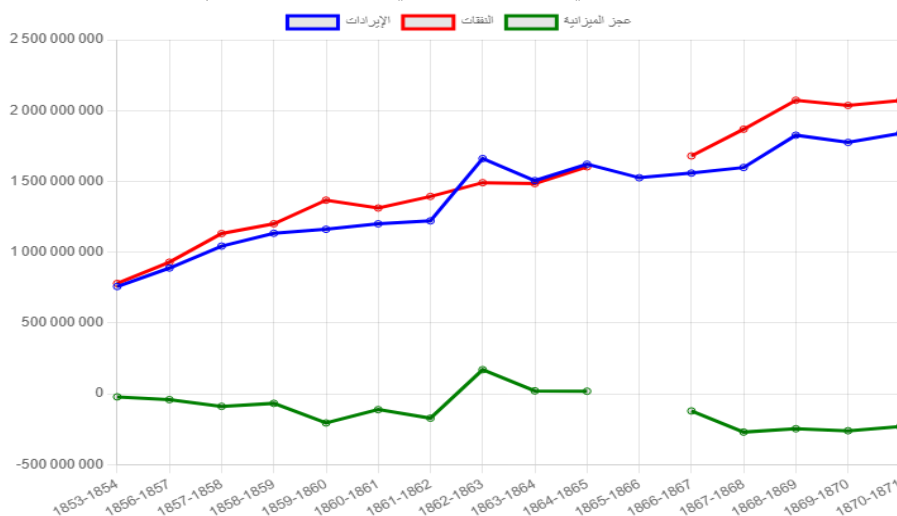
2 - قاسم محمد الجموري- معاذ محمد عابدين- مرجع سابق- ص 286.

3- جب هاميلتون وبوون هارولد- المجتمع الإسلامي والغرب- تر: أحمد إبيش- دار الكتب الوطنية- ط 1- أبو ظبي- 2012- ص 37.

4- قاسم محمد الجموري- معاذ محمد عابدين- مرجع سابق ص 286.

20.767.343	1.484.502.492	1.505.269.835	1864-1863
18.273.874	1.602.836.185	1.621.110.059	1865-1864
-----	-----	1.525.582.781	1866-1865
-121.027.340	1.679.593.840	1.558.566.500	1867-1866
-270.324.587	1.868.318.470	1.597.993.883	1868-1867
-247.002.000	2.072.870.500	1.825.868.500	1869-1868
-260.939.500	2.036.084.000	1.775.144.500	1870-1869
-231.448.500	2.070.929.500	1.839.481.000	1871-1870

جدول يبين عجز الميزانية في الدولة العثمانية في الفترة 1871-1853 م (بالقرش)¹



منحنى يمثل نسبة عجز أوفائض الميزانية إلى إجمالي الإيرادات²

1-3 أسباب العجز في الميزانية العثمانية: بالإضافة إلى الأوضاع السياسية المتدهورة التي شهدتها الدولة العثمانية قُبيل عهد الإصلاحات فإن الوضع الاقتصادي شهد هو الآخر

1- Fatih Sefa Topçu- Sultan Abdülaziz Döneminde Yaşanan Mali Bunalım Ve Uygulanan Mali Reformlar (1861-1876) - Yüksek Lisans Tezi-Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü-Tarih Anabilim Dalı-Ankara-2014-s.70.

2- من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Fatih Sefa Topçu- op.cit-s.70.

انتكاسا كبيرا، مما خلق أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة التي لم تكن وليدة القرن 18م، بل بدأت منذ منتصف القرن 16م، وتطورت واشتد أمرها في القرون اللاحقة¹ وقد حصرت النخبة العثمانية من الخبراء في المالية أهم الأسباب التي أدت إلى عجز الميزانية العثمانية فيما يلي:

كان أول هذه الأسباب إشكالية الظلم والقهر الجبائي والتعسف في تحصيل الضرائب من الرعايا لاسيما ضريبة العوارض²، مما تولد عنه خلل في خزينة الدولة. وقد حذر رجال النخبة من خطورة فرض الضرائب غير الشرعية على بيت المال و الرعية³، فهم يؤكدون أن قوة الدولة تكمن في قوة العسكر الذي يعتمد بدوره على الخزينة التي تمولها الضرائب بشكل أساسي وذلك ما يظهر في قولهم: "قوة السلطنة من قوة العسكر وبقاء العسكر ببقاء الخزينة" "المال" والمال لا يحصل إلا من الرعايا والرعايا لا تساس إلا بالعدل"، لكن خلال هذه الفترة أصبح عنصر المال سببا أساسيا للأزمة المالية التي عرفتتها الدولة، وهو ما أكدّه "مصطفى نوري باشا" الذي أرجع إشكالية المالية في الدولة العثمانية إلى السياسة الجبائية والضريبية التي انتهجتها الدولة، فضلا عن إنهيارنظامن التيمار⁴ والزعمات، دون أن ننسى فساد نظام الالتزام⁵ في جباية الضرائب مما أدى إلى خسارة الدولة الكثير من إيراداتها،⁶ التي شكلت عبئا ثقيلا على الأهالي، مما دفع العديد من الفلاحين إلى التخلي عن أراضيهم والفرار من القرى إلى المدن، مما قلص

1- قيس جواد العزاوي- الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط -الدار العربية للعلوم- ط 1-بيروت-1994-صص 68-69.

2- العوارض (Avâriz): (عوارض) لأنها كانت تفرض لسبب عارض أي طارئ غير اعتيادي. أنظر: معاذ محمد عبد القادر عابدين- التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (1566-1924م) -أطروحة دكتوراه-قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة اليرموك -2017م-صص 76.

3- عبد الحي الخيلي-النخبة والإصلاح (نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين) - تق: عبد الرحيم بنحادة-دار أبي رقراق للطباعة والنشر-ط 1-الرباط-2014-صص 171-172.

4- التيمار tmar: هو إقطاع من الأرض يخصص لشخص بعينه أو لعدة أشخاص مشتركين بشروط معينة، ويُدرّ دخلًا سنويًا يقل عن عشرين ألف أقدية، وذلك مقابل خدمة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص للدولة. أنظر: خالد الجندي عبد القادر-قانون الأراضي في الدولة العثمانية -الالتزام في طرابلس الشام (أنموذجا)- دار إكساد IKSAD-أنقره-2021-صص 58.

5- الالتزام: هو نظام لجباية الضرائب في الولايات البعيدة عن مركز الدولة، يلتزم بموجبه أحد الوجهاء بجمع الضرائب من الرعية، وارسالها إلى العاصمة إستانبول، ويحصل في مقابل ذلك على مساعدة الحكومة في تحصيلها بكل الوسائل. أنظر:

Salih Ozbaran - Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu- Tarih Dergisi - vol : 30 - 1978- p. 457.

6- مصطفى نوري باشا-نتائج الوقوعات-ج2-أخوت مطبعة سى-ط 2-إستانبول-1327هـ-صص 89-93.

مصادر دخل الدولة وعائدات الضرائب، وحتى نظام المالكانة¹ الذي طبق في القرن الثامن عشر لم ينجح في تلافي هذه المشكلة، وفاقم من هدر الموارد حين تحايل أصحابها بطرق متعددة لتجنب رجوع المالكانة للدولة بعد وفاتهم، فقد أشارت التقديرات في القرن الثامن عشر إلى أن الدولة لم تتلق سوى ثلث الإيرادات التي من المفترض أن تحصل عليها².

من ناحية أخرى نجد الوزير "لطف باشا" الذي خصص القسم الثالث من رسالته لدراسة الوضعية المالية في الدولة العثمانية، والذي جاء تحت عنوان "بيان تدبير الخزينة" قد اعتبر أن إدارة شؤون الخزينة من القضايا المهمة في الدولة وأن الحكم الرشيد يتعارض مع الظلم، وقد سلط الضوء على الأسباب التالية: إختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات ولاسيما مصاريف الجيش ونفقات القصر، بالإضافة إلى عدم ترشيد النفقات وسوء التسيير والتدبير مما نتج عنه إهدار للمال العام وتراجع الإيرادات³.

كما أكد رجال الإصلاح في الدولة العثمانية أن هناك جدلية وتلازم بين "الجند والمال" فهما عاملان أساسيان لقيام الدولة، وفي نفس الوقت يعتبران مسببان رئيسيان من مسببات الأزمة، فقد شخص "قوجي بيك" الخلل الذي أصاب خزينة الدولة ودوره في الأزمة التي شهدتها نتيجة تضخم أعداد الجيوش الذي فاقت رواتبه موارد الخزينة، مما أدى إلى زيادة المصاريف والنفقات وهذا ما نتج عنه إنعكاسات وخيمة على خزينة الدولة⁴.

أما "كاتب جلي" فقد أرجع مسببات الأزمة إلى عدة عوامل على رأسها إختلال التوازن في خزينة الدولة الناتج عن سوء التدبير⁵، ونجد "مصطفى نعيما" هو الآخر يشترك معه في نفس

1- ملكانةMalikane: هو شكل متطورا لنظام الالتزام، يتم من خلاله منح المقاطعات عن طريق الالتزام مدى العمر. أنظر: خليل إينالجي-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية-تر: قاسم عبده قاسم-دار المدار الإسلامي-ط1-بيروت-2007-ص 810. وأنظر أيضا:

Mehmet Genç- Osmanli Maliyesinde Malikane Sistemi- Türkiye iktisat Tarihi Semineri Bildirileri- Ankara- 1975 .

2- ماك غوان بروس-عصر الأعيان (1699-1812) -في: خليل إينالجي وكواترت-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية-مرجع سابق-ص 433.

3- عبد الحى الخيلي-مرجع سابق-ص 165.

4- قوجي بك-قوجي بك رسالة سي-مطبعة أبو الضياء-إستانبول-1303هـ-ص 71.

5- كاتب جلي-دستور العمل لإصلاح الخلل-مجلة تصوير الأفكار-إستانبول-1280هـ-ص 135.

هذا التصور، مؤكداً على أهمية الخزينة ودورها في قيام واستمرار الدولة، وقد حلل الوضعية المالية في الدولة العثمانية وفقاً للنظرية الخلدونية معتبراً بذلك أن الدولة تعيش الطور الخامس وهو طور التدهور والانحطاط والذي من ملامحه "الإنفاق بلا استحقاق وإتلاف الأموال، والتفريط في وجبات الدين والدولة من سد الثغور، وتعمير المملكة وتوفير الخزائن و تجهيز العساكر وإهمال مصالح الدولة وبروز التكاليف والمصاريف". كما سلط الضوء على نقطة محورية ألا وهي جدلية الأزمة المالية بين المركز والولايات حيث يبرز أن الترف والمعاملة الغير عادلة للرعية أدت إلى تراجع المال، الذي أصبح الحصول عليه شاقاً خاصة من الولايات البعيدة مثل مصر التي تراجعت في دفع رسومها ومستحققاتها المالية¹، ومن هذا المنطلق تبلورت القاعدة التي تبنتها النخبة من قبل وهي "لا دولة بدون عسكر ورجال، ولا رجال بلا مال ولا مال بدون رعايا ولا رعايا بدون عدل وبالعدل ينتظم الحال"²، وهي نفس الفكرة التي تبناها "قوجي بيك" الذي أرجع أسباب الأزمة إلى تراجع العلاقة بين المركز والولايات بسبب الإجحاف في الجباية هذا ما جعل "الممالك موجودة الاسم معدومة الجسم" مما ساهم في فراغ الخزينة³. ومما زاد أيضاً من تفاقم المشكلات المالية ما يعرف بسنوات الإزدلاف، التي كانت من أهم المصاعب التي واجهت الدولة العثمانية دورياً، وهي السنة التي تمثل الاختلاف بين التقويمين القمري والشمسي⁴، حيث كانت الإيرادات تحصل وفق السنة الشمسية (التي تبدأ بـ 21 آذار) بينما تصرف النفقات وفق السنة القمرية (التي تبدأ بشهر محرم)، فمن المعروف أن السنة الشمسية تزيد عن السنة القمرية بـ (11) يوماً، نتيجة هذا الاختلاف الزمني بين التقويمين ظهرت سنة زائدة من النفقات كل (32) سنة، تعرف بالسنة الكبيرة (سويش Siviş)، فكل (32) سنة من الإيرادات يقابلها (33) سنة من النفقات. فمثلاً كانت رواتب الجند -والتي شكلت القسم الأكبر من الميزانية - تدفع على أربعة أقساط كل سنة، فقد كانت الدولة تدفع لهم

1- مصطفى نعيم-روضة الحسين في خلاصة الخافقين (تاريخ نعيما) -دار الطباعة العامة-إستانبول-1281هـ-ص 38-40.

2- نفسه-ص 39.

3- عبد الحي الخيلي-مرجع سابق-ص 169.

4- ماجدة مخلوف-الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة-مكتبة الشروق-ط 1-الكويت-2024-ص 56.

قسطا إضافيا كل ثمانية سنين، وأربع أقساط إضافية كل (32) سنة، مما تسبب في أزمات مالية متكررة للخزينة العثمانية¹.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر شكلت نفقات الإصلاحات التي شرعت الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر بإجرائها في مختلف مؤسسات الدولة المالية والتعليمية والعسكرية والقضائية والإدارية، عبئا ماليا ثقيلا على الخزينة المركزية حيث زادت النفقات بشكل كبير، وقد شكل الإصلاح العسكري حوالي نصف نفقات الخزينة خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر².

ضف إلى ذلك التكاليف الباهضة التي تحملتها الدولة نتيجة الحروب التي خاضتها³ خاصة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر والتي كان لها بالغ الأثر على خزينة الدولة⁴، فضلا عن النفقات العسكرية الباهضة التي تكبدتها الخزينة العثمانية، والتي تشمل تجهيز الحملات العسكرية وتموينها بالذخائر والطعام، والنفقات الدفاعية مثل بناء الحصون و القلاع والتعويضات والغرامات الحربية في حال الخسارة، والصناعات العسكرية مثل صناعة السفن والبنادق والمدافع⁵.

1- خليل ساحلي أوغلو-سنو الإزدلاف وأزمات الامبراطورية العثمانية المالية-المجلة التاريخية المغاربية-العدد:

12- مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل-1978-ص ص 141-171.

2- Sevket Pamuk-The evolution of institutions of state finance in the Ottoman Empire 1500-1800-in: XIV International Economic History Congress-Helsinki-2006-p. 23.

3- لم تكن الحروب أمرا جديدا على الدولة العثمانية، إلا أن حروب هذه الحقبة اختلفت عن السابق بطولها و تتابعها بعد أن كانت موسمية قصيرة تنتهي بمعركة حاسمة، وانتهاء كثير منها لغير صالح الدولة العثمانية، مع إلزامها على دفع غرامات حربية باهضة، ففي معاهدة (قينارجة) سنة 1774م ألزمت بدفع (7.5 مليون) قرش خلال ثلاث سنوات، ثم في معاهدة (أدرنه) سنة 1829م اشترط عليها أن تدفع (400 مليون) قرش وهو مبلغ يعادل ضعف إيرادات الدولة السنوية، ثم في سنة 1878م فرض على الدولة العثمانية بموجب قرارات (مؤتمر برلين) أن تدفع لروسيا (800 مليون) فرنك فرنسي، بمعدل (35 مليون) قرش على الخزينة العثمانية حتى عام 1909م. أنظر:

-Shaw & Shaw-History of the Ottoman Empire and Modern Turkey-Cambridge Univ-Press-UK-1976-pp. 191, 223, 267, 303.

4- مصطفى نوري باشا-مرجع سابق-ص ص 89-93.

5- Caroline Finkel-the Costs of Ottoman Warfare and Defence-in: Bryer & Ursinus Byzantinische Forschungen XVI-Amsterdam-1991-pp. 94-95.

دون أن ننسى تدخل الحريم في السلطنة الذي شكل عاملا آخر من عوامل الأزمة، وهذا ما أكدته "مصطفى نعيما" الذي فسر ذلك معتمدا دائما على النظرية الخلدونية، حيث اعتبر تدخل الحريم في السلطة دليلا على أن الدولة تعيش الطور الخامس من حياتها وهو طور الانحطاط وتحكم الحريم في زمام الأمور، وإهمال الأمور الأساسية في الدولة، والتعلق بالملذات وهدر الأموال وزيادة في المصاريف والتكاليف¹.

4- الإصلاح المالي في الدولة العثمانية

1-4- تصورات النخبة العثمانية للإصلاح المالي: إن الخلل الذي أصاب الميزانية العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فرض على النخبة الإصلاحية بناء تصورات جديدة وإقناع السلطة بتغيير السياسة الداخلية والخارجية، مع مراعاة الوضعية المالية للدولة من أجل تجاوز الأزمة².

وفي هذا الصدد سنعرض أهم تصورات النخبة لتجاوز الأزمة المالية حيث يقترح "قوجي بك" إصلاح الجيش كوسيلة للتخفيف من حدة الأزمة، ويظهر ذلك من خلال قوله: "قوة السلطنة من قوة العسكر وبقاء العسكر ببقاء الخزينة، والخزينة لا تتقوى إلا بالريعية والرعية لا تبقى إلا بالعدل"³. ويؤكد كل من "قوجي بك" و"كاتب جلي" على ضرورة تقليل عدد العساكر لأن كثرة الجنود تؤدي إلى إستنزاف موارد الخزينة، لذلك من الضروري خفض العدد لتحقيق التوازن في خزينة الدولة⁴.

وفي نفس السياق دعا "لطف باشا" إلى ضرورة تحسين الوضع المالي للخزينة العثمانية وذلك عن خلال موافقة أعداد الجيش مع مقدار مداخيلها، مؤكدا على أن الخزينة العامرة أساس قيام الدولة وأن الخزينة تعتمد بدورها على حسن التدبير، مع التأكيد على إحلال العدل ومحاربة الظلم لأن الاستبداد والظلم مؤذن بانحيار وخراب الدولة، واقترح من أجل ذلك الإستعانة بخبراء أكفاء للإشراف على الأمور المالية مركزا على الدفتردارات لما لهم من تأثير

1- مصطفى نعيما-مرجع سابق-ص ص 39-42.

2- عبد الحى الخيلي-مرجع سابق-ص 172.

3- قوجي بك-مرجع سابق-ص 71.

4- عبد الحى الخيلي-مرجع سابق-ص 163.

كبير على المالية العثمانية، وإلغاء ضريبة العوارض والعمل على تنظيم رواتب الموظفين¹، وفرض عقوبات على أولئك الذين يمارسون أنشطة فاسدة من شأنها الإضرار بالخزينة العامة، بالإضافة إلى ذلك إقترح إصلاح أحوال التيمار والزعامات من خلال منحها لمستحقيها لأن ذلك يكون في خدمة الدولة ويساهم في زيادة مواردها².

أما الحلول التي يقترحها "كاتب جلبي" هي العمل على تحقيق الموازنة في الخزينة من خلال ترشيد النفقات و الزيادة في الإيرادات، وإصلاح نظام الحسبة³، وقد "شبه الخزينة في الدولة بالمعدة في الجسم، الذي يعتبر السلطان النفس الناطقة فيها، والوزير القوة العاقلة، والمفتي القوة المدركة" لذلك ففوة الهضم تتطلب ضبط الدفتردارا حتى ينتفع الجسم الذي هو الدولة⁴.

وهذا ما جعل المؤرخ "مصطفى سلانيكي" هو الآخر يؤكد على ضرورة التحكم في إيرادات الخزينة ونفقاتها، مركزا على دور "الدفتردار" في أداء تلك المهمة⁵، وهذا ما أكده أيضا الدفتردار "صاري محمد باشا" الذي يولي أهمية كبرى للموظفين الماليين والإداريين في الحفاظ على توازن الخزينة، وعلى رأسهم "الدفتردارات" الذين يلعبون دور بالغ الأهمية في تقليص مصاريف الخزينة و زيادة إيراداتها سواء في مركز الدولة أو السناجق⁶.

كما نجد "إبراهيم متفرقة" هو الأخرى يقدم تصورا جديدا لتجاوز الأزمة وتحقيق الإصلاح المالي، حيث نجده يشدد على ضرورة الانضباط و الإدارة الجيدة من أجل ضمان موارد مالية

1- نفسه -ص 165-166.

2- نفسه-ص 170.

3- كاتب جلبي-مرجع سابق-ص 133.

4- نفسه-ص 124-129.

5- مصطفى أفندي سلانيكي-تاريخ سلانيكي 971-1001هـ/1563-1593م-تر: أحمد حنفي عبد الرحيم-تق: سيد محمد السيد محمود-دار البشير-ط 1-2021-ص 342-343.

6- عبد الحي الخيلي-مرجع سابق-ص 169-170.

للخزينة تكون كفييلة بتمويل إحتياجات الدولة أو ما عبر عنه بـ " النظام الجديد"¹، وهذا لن يأتي إلا بالذخائر والتجهيز والعملية².

وهو نفس التصور الذي ذهب إليه "محمود رثيف أفندي" الذي إقترح "الايراد الجديد" لتمويل المشروع الجديد، حيث ألح على أهمية وجود نظام مالي حديث يحل محل النظام القديم، ودعا إلى تطبيقه في جميع الولايات لتحقيق الإصلاح في المؤسسة المالية، كما دعا إلى تعميم هذا النظام في جل الولايات والأوجاق، مع إلاء أهمية للموظفين الماليين، وتعيين الموظفين من ذوي الكفاءة والخبرة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي من خلال إجراء عمليات تدقيق جديدة للايادات خاصة ما تعلق منها بنظام التيمارو الزعمات³.

2-4 أساليب تمويل العجز في الميزانية العثمانية: اتخذت الدولة العثمانية عدة وسائل لتمويل العجز في ميزانيتها، لكنها لم تستطع حل هذه المشكلة بشكل تام، وإن تمكنت أحياناً من تخفيف حدة العجز. ومن تلك الأساليب ما يلي:

فرض الدولة ضرائب إضافية تحت أسماء مختلفة ولأسباب عدة، وهي ما أطلق عليها اسم العوارض بأنواعها المختلفة: "إعانة جهادية"⁴، "رسوم الجلوس"⁵، "بدل النزول"⁶ و "بدل تيمار"⁷، وغيرها، فضلاً عن رفع مقادير بعض الضرائب، على سبيل المثال تمت زيادة مقدار

1- النظام الجديد: هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات الهادفة إلى إجراء إصلاحات في المجالين العسكري والمالي. ويشمل كافة تنظيمات سليم الثالث، أنظر: محمود رثيف أفندي-التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تع-تح-ق: خالد زيادة-منشورات جروس-برس-ط1-لبنان-1985-ص 12.

2- عبد الحي الخيلي-مرجع سابق-ص ص-ص 10-22.

3- نفسه-ص 230.

4- إعانة جهادية IANE-I CIHADIYYE: نوع من الضرائب المؤقتة، كانت تُجبي لتوفير مصاريف الحروب. أنظر: صالح سعداوي صالح-مصطلحات في التاريخ العثماني-مج1-دار الملك عبد العزيز-السعودية-2016-ص 146.

5- رسوم الجلوس RÜSÜM-I CÜLUSIYYE: عبارة عن رسوم كانت تقوم الدولة بجبايتها من أصحاب الزعامات والتيمارات وغيرهم من الموظفين الآخرين بمناسبة جلوس سلطان جديد على العرش. أنظر: صالح سعداوي صالح -مج2-مرجع سابق -ص 653.

6- يُطلق (بدل النزول) على مهمة تأمين مقدار معين من الذخائر على شكل طحين وشعير في المنازل التي ينزل فيها الجيش العثماني خلال الحملات العسكرية. أنظر: أحمد آق كوندوز-التشريع الضريبي عند العثمانيين-تر: فاضل بيات-منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام-عمان-2005-ص 94.

7- بدل تيمار BEDEL-I TIMAR: هي نوع من الضرائب فرضت على الأماكن التي أعطيت بنظام المالكنة أو منحت للالتزام بنظام المقاطعة. وذلك بسبب الضائقة المالية التي عاشتها الدولة سنة 1737م. أنظر: صالح سعداوي صالح-مج1-مرجع سابق-ص 262.

الجزية تحت اسم (زيادة الجلوس)، كما كانت بعض الضرائب تحصل مرتين في السنة أو قبل الوقت المحدد لها¹.

ومن الأساليب التي انتهجتها الدولة أيضا لتلافي عجز الخزينة العامة المماثلة في دفع رواتب الجند وعلوفاتهم، إلى حين توفر الأموال الكافية، وقد يصل هذا التأخر إلى دفعتين أو ثلاثة أو حتى أربع دفعات، هذا ما زاد من تردي أوضاع الدولة نتيجة تمرد الجنود².

العمل على مصادرة تركات رجال الدولة وقادة العساكر، فمعظم هؤلاء هم "قايي قولو" أي ممالك للدولة، ولكنهم تقلدوا مناصب عالية، ووفقا للشريعة تعتبر الممتلكات والأموال المملوكة للعبد ملك لسيده أيضا. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه المصادرة امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك فقد شملت أيضا الرعايا الأحرار، كعقوبة لهم في حالة ارتكاب جريمة ما³.

اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المعدنية، أي تقليل محتواها من الفضة أو الذهب، وبالتالي الإنقاص من القيمة الحقيقية لها، مع الحفاظ على قيمتها الاسمية هذا ما سمح للدولة بسك مبالغ أكبر من النقود من نفس كمية المعدن، والاستفادة منها لدفع رواتب الموظفين والعساكر⁴، وقد لجأت الدولة العثمانية إلى هذه الطريقة خلال ثلاث فترات: (1444-1481م) حيث تم خفض قيمة الفضة في (الآقجه) بنسبة 30% وخلال (1585-1650م) انخفضت بنسبة 44%، و(1788-1840م) انخفضت الفضة في (القرش) بنسبة 85%، وما دفع الدولة إلى اللجوء إلى غش العملة خلال هذه الفترة، النفقات المتزايدة بسبب الإصلاحات والحروب التي خاضتها⁵.

بالفعل وفرت هذه الطريقة تمويلا كبيرا للخزينة، إلا أنها أدت أيضا إلى تشجيع الغش والتزوير، مما أوقع الدولة في حالة من التضخم أصبح من الصعب استيعابها والتحكم فيها⁶.

1- ساحلي أوغلو-مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها-في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني-إرسكا-إستانبول-2000-ص273.

2 - خليل ساحلي أوغلو-سنو الإزدلاف...-مرجع سابق-ص95، 104، 105.

3- أحمد آق كوندز-مرجع سابق-ص284.

4- Şevket Pamuk-money and monetary system-In Encyclopedia of the Ottoman Empire-New York-2009-p. 393.

5- معاذ محمد عبد القادر عابدين-التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية...-مرجع سابق-ص120-121.

6- معاذ محمد عبد القادر عابدين-التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية...-مرجع سابق-ص120-121.

بالإضافة للإجراءات السابقة الذكر نجد الدولة في أحيان كثيرة ما كانت تستعين بعوائد الأوقاف السلطانية¹ خاصة الفائض منها، وتحول جزء إلى الخزينة العامة للدولة، أو تُستغل لتمويل الحملات العسكرية².

كما لجأت الدولة العثمانية إلى أساليب أخرى والتي من شأنها أن تنعش الخزينة العامة ولو بقدر ضئيل، فأصدرت في عام 1839 م في مطلع عهد السلطان "عبد المجيد" ما يعرف باسم قوائم وهي عبارة عن عملة ورقية على شكل سندات خزينة³ لكنها لم تلقى رواجا في التداول لأنها لم تكن ذات قيمة لعدم احتوائها على الذهب، وهذا ما دفع الدولة إلى استبدالها سنة 1842 م، بسبب تداول قوائم مزورة مشابهة للقوائم التي أصدرتها، وما يلاحظ على هذه القوائم أنها لم تكن مرقمة، مما يجعل من الصعب على الدولة التحكم في كمياتها، وخلال حرب القرم (1853-1856 م) زاد عدد القوائم المتداولة بسبب ظهور قوائم جديدة عرفت باسم "قائمة الجيش"، مما دفع الدولة للاستدانة والسعي للحصول على قروض خارجية⁴.

أما الوسيلة الأخرى التي لجأت إليها الدولة العثمانية لتدارك العجز الذي أصاب الميزانية هي عقد سلسلة من القروض -سواء الداخلية أو الخارجية- بفوائد عالية من الصيارفة خاصة اليهود والأرمن⁵، على الرغم من رفضها الشديد في البداية للاستدانة من الخارج، حيث كانت تعتبرها من المحرمات التي لا يمكن الاقتراب منها، لذلك اتخذت الدولة جملة من الإجراءات الاحترازية قبل اللجوء للقروض. تضمنت هذه الإجراءات تمديد فترات الالتزام للملتزمين، حتى

1- الأوقاف السلطانية: المقصود بها هنا الارصادات، وهي: تخصيص الإمام عائدات بعض الأراضي التابعة لبيت المال لبعض مصارفه، فقد كان من عادة بعض السلاطين العثمانيون، وقف أراضي وعقارات تابعة للدولة، ويخصصون ريعها لصالح مختلف سبل الخيرات كالمدارس أو المساجد. أنظر: المر دعبس-أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية- مطبعة بيت المقدس-القدس-1923م-ص ص 16-17.

2- Kayhan Orbay-Ottoman Central Administration and War Finance Late 17th-Century-In: XIV International Economic History Congress-Helsinki-2006-pp. 12-18.

3- قوائم: هي عبارة عن أوراق ملونة بألوان مختلفة كل منها بقيمة معلومة من النقود. أنظر: أحمد صالح على محمد-مرجع سابق- ص 43.

4- أكمل الدين إحسان أوغلي-مرجع سابق-ص 654.

5- ماجدة مخلوف-تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني) -دار الأفاق العربية-ط 1-الفاخرة-2009-ص 27.

تستطيع توفير الواردات اللازمة للخرينة، لكن هذه الطريقة لم تحقق النتائج المرجوة، هذا ما اضطر الدولة سنة 1695م إلى بيع مقاطعات الالتزام للملتزمين بصفة دائمة¹، تحت ما يعرف بنظام الملكة، ومع ذلك لم يستطع هذا النظام هو الآخر تلافي العجز، ولهذا تم استبداله سنة 1775م بنظام² الأمانة³ في سعي من الدولة إلى بسط سلطة الإدارة المركزية على كافة الأقاليم، بهدف تحصيل الاموال الاميرية من الولايات⁴، ومع ذلك لم تسفر هذه التدابير عن النتائج المرجوة منها وتوسعت دائرة الاستدانة بشكل أكبر⁵، وبهذا كانت مشكلة القروض الأجنبية بداية النهاية للدولة العثمانية، فقد دعت الأزمة المالية التي عاشتها الدولة إلى الاستدانة الخارجية، وقد تم طرح هذه الفكرة في وقت مبكر من تاريخ أزمات الدولة الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد تكاليف الحرب مع روسيا بعد احتلالها القرم سنة 1783م، فبدأت الدولة تفكر بشكل جدي في طلب قرض خارجي، وسعت إلى عقد صفقات مع الشركات البريطانية والفرنسية وحتى الهولندية والاسبانية، لكن الظروف التي كانت تعيشها هذه الدول حالت دون تقديم المساعدة للدولة العثمانية، وهذا ما اضطرها إلى الاستدانة من المغرب لكنها هي الأخرى لم تستطع تقديم الدعم لها بسبب مداخيلها المالية الضعيفة. وفي عام 1852م تمكنت الحكومة العثمانية من عقد صفقة مع شركتين فرنسية وبريطانية لاقتراض (50 مليون) فرنك فرنسي لمدة 27 سنة، غير أن السلطان ألغى هذا العقد، مما أدى إلى إعادة الأموال المقترضة ودفع (2.2 مليون) فرنك كتعويض⁶.

1- شوكت باموك- التاريخ المالي للدولة العثمانية-تر: عبد اللطيف الحارس-دار المدار الإسلامي-ط 1-بيروت-2004م-ص 344.

2- أحمد صالح على محمد-صياغة وبنوك (الأثر الاقتصادي للمؤسسات المالية الأجنبية في الدولة العثمانية القرن 19م) -مجلة آفاق الثقافة والتراث-مجلد: 31-العدد: 121-2023-ص 28.

3- لجأت الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى استعمال موظفين حكوميين لتحصيل الضرائب والرسوم من الرعية لقاء راتب شهري تدفعه لهم الخزينة المركزية، وقد يُمنحون الحق في استيفاء رسوم محددة من الرعية أثناء عملية الجباية، عرفت هذه الطريقة باسم (الأمانة). أنظر: كوتوك أوغلو- البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية-في: إحسان أوغلو-أكمل الدين (محرر) -الدولة العثمانية تاريخ وحضارة-مج 1-مرجع سابق-ص 651.

4- خالد عبد القادر الجندي-الضرائب وطرق جبايتها في العهد العثماني (نظام الالتزام في طرابلس الشام) أنموذجا-المؤسسة الحديثة للكتاب-ط 1-2023-ص 333.

5- أحمد صالح على محمد-مرجع سابق-ص 28.

6- معاذ محمد عبد القادر عابدين- التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية...-مرجع سابق-ص 125.

وبعد عدة محاولات حصلت الحكومة العثمانية بنجاح على أول قرض أجنبي من إنجلترا عام 1854م ، بلغت قيمته 2.5 مليون ليرة عثمانية ¹، تلتها عدة قروض أخرى بلغت خلال فترة حكم كل من السلطان "عبد المجيد" و"عبد العزيز" ستة عشر قرضا خارجيا². لتبدأ بذلك حقبة التبعية المالية الأجنبية التي استمرت إلى غاية الحرب العالمية الأولى 1914م³.

وقد أشارت التقديرات إلى أن الدين الخارجي للحكومة العثمانية بلغ مئة وخمسين مليون جنيه، في حين قدر عجز الميزانية بحوالي خمسين مليون جنيه، وعلى الرغم من هذه التقديرات إلا أنه من الصعب تحديد حصة كل دولة من الدين العام، ولكن المباحث التي جرت سنة 1898م تشير إلى أن حصة فرنسا من الدين العثماني كانت 45 % سنة 1881م في حين بلغت حصص بريطانيا 11 % سنة 1889م، أما ألمانيا 12 % وبلجيكا 18 % ، كما نجد في السنوات الأخيرة روسيا هي الأخرى ابتاعت مقدارا من سندات الدين العثماني⁴. وفيما يلي جدول يبين مصادر القروض العثمانية:

مصدر القروض	1881	1890	1898
فرنسا	45	44.6	53.4
بريطانيا	43	27.4	22.6
ألمانيا	8.3	13.8	19
بلجيكا	6.6	10.3	14.4
دائنون عثمانيون	7.3	6.2	5

جدول يبين مصادر القروض العثمانية 1881-1914م (بملايين الجنيهات الإسترلينية)⁵.

الخاتمة: مما لا شك فيه أن الأزمة المالية كانت هي السمة السائدة خلال القرن التاسع عشر، فقد تبدل الحال في الدولة العثمانية من حالة العجز في الميزانية إلى حالة التضخم المالي ثم الاقتراض، مما ساعد الدول الأجنبية على وضع الدولة تحت ضغط مادي واقتصادي للتدخل

1- ليندا شيلش-دمشق في القرنين الثامن والتاسع عشر-تر: عمر الملاح ودينا الملاح-دار الجمهورية-ط 1-دمشق-1998-ص 101.

2- ماجدة مخلوف-تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني...-مرجع سابق-ص 27.

3- معاذ محمد عبد القادر عابدين-التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية...-مرجع سابق-ص 125.

4- مجهول-المالية العثمانية وعلاقتها بدول أوروبا التجارية-مجلة المقتطف-العدد: 1-1915-ص 46.

5- أمين عباس نذير-أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية 1854-1914-مجلة الجامعة العراقية-العدد: (1/33)-ص 287.

في شؤونها الداخلية، فكان ذلك بمثابة الرصاصة التي تم إطلاقها في جسد وكيان الدولة طوال القرن التاسع عشر.

عانت الميزانية العثمانية عجز دائم منذ القرن السابع عشر، لعدة أسباب إدارية وعسكرية، ولم تفلح جميع الأساليب التي اتبعتها الدولة في القضاء على المشكلة بصفه نهائية. كان التفاوت بين الإيرادات والمصروفات، هو أكبر المشكلات الاقتصادية التي نتجت عن برنامج الحداثة الذي جاءت به التنظيمات، وتطبيق نظام الاقتصاد الغربي القائم على النظام البنكي الربوي، بدلا من النظم الإسلامية.

نتج عن الإصلاحات المتخذة للنهوض بالوضع الاقتصادي والمالي المتدهور تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة الداخلية والمالية على وجه الخصوص وهذا ما أدى إلى حدوث أزمات مالية خانقة عصفت بالدولة، وأفقدتها استقلالها الاقتصادي، ثم ما لبثت في النهاية أن فقدت استقلالها السياسي أيضا.

أصبحت الحالة المالية في الدولة العثمانية فوضى لم يسبق لها نظير، فقد عانت من الديون الخارجية التي شكلت بداية النهاية للدولة، الأمر الذي أدخل ماليتها في حركة إنهيار دائم يصعب إيقافه، فجميع هذه الأمور تشير إلى أن الخراب المالي يهدد السلطنة وينذر بسقوطها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الأرشيف العثماني

- Düstur-1.Tertip-C: II-Bütçe Nizamnamesi-sene 1289.
- Düstur-1.Tertip-C: III- Devleti Aliye'nin Bütçe Nizamıdır- sene 1289 .
- İrade Dahiliye (İ. DH)- 12265-33173.
- İrade Meclis-i Mahsus (İ. MMS)- 33833173.
- İrade Mesail-i Mühimme (İ. MSM)- 419-19/451.
- Maliyeden Müdevver Defterler (MAD)- 10557.
- ML.VRD.d.03480.
- Y.A.RES.00012.00031.007.
- Y.EE.00026.0000.10.001.003.

ثانيا: المصادر والمراجع العربية والمعرية

1. الكتب:

- آق كوندز أحمد-أورتورك سعيد-الدولة العثمانية المجهولة-وقف البحوث العثمانية-إستانبول-2008.
- آق كوندوز أحمد-التشريع الضريبي عند العثمانيين-تر: فاضل بيات-منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام-عمان-2005.
- أوغلو ساحلي خليل-سنو الإزدلاف وأزمات الامبراطورية العثمانية المالية-المجلة التاريخية المغاربية-العدد: 12-مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل-1978.
- أوغلو ساحلي خليل-مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها-في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني-إرسيا-إستانبول-2000.
- أوغلو كوتوك -البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية-في: إحسان أوغلو-أكمل الدين (محرر)-الدولة العثمانية تاريخ وحضارة-مج 1-تر: صالح سعداوي-مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيا)-ط 1-إستانبول-1999.
- أوغلي أكمل الدين إحسان -الدولة العثمانية تاريخ وحضارة-تر: صالح سعداوي-مج 1-مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية(إرسيا)-إستانبول-1999.
- أوغلي إحسان أكمل الدين-الدولة العثمانية تاريخ وحضارة-تر: صالح سعداوي-مج 1-مكتبة الشروق الدولية-ط 1-القاهرة-2011.
- إينالجي خليل-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية-تر: قاسم عبده قاسم-دار المدار الإسلامي-ط 1-بيروت-2007.
- باموك شوكت-التاريخ المالي للدولة العثمانية-تر: عبد اللطيف الحارس-دار المدار الإسلامي-ط 1-بيروت-2004م.
- بركات مصطفى-الألقاب والوظائف العثمانية-دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة-2000م.
- بروس غوان مالك-عصر الأعيان (1699-1812) -في: خليل إنالجي وكواترت-التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية-ج 2-تر: قاسم عبده قاسم-دار المدار الإسلامي-ط 1-بيروت-2007.
- جلي كاتب-دستور العمل لإصلاح الخلل-مجلة تصوير الأفكار-إستانبول-1280هـ.
- الجندي خالد عبد القادر-الضرائب وطرق جبايتها في العهد العثماني (نظام الالتزام في طرابلس الشام) أنموذجا-المؤسسة الحديثة للكتاب-ط 1-2023.
- الجندي خالد عبد القادر-قانون الأراضي في الدولة العثمانية-الالتزام في طرابلس الشام (أنموذجا)-دار إكساد IKSAD-أنقره-2021.
- حلي مراد محمد-مالية الدولة-مطبعة النهضة-القاهرة-1964.
- حوراني ألبرت وآخرون-الشرق الأوسط الحديث (1789-1918م-ج 1-تر: أسعد صقر-دار طلاس-ط 1-دمشق-1996.
- الخيالي عبد الحي-النخبة والإصلاح (نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين) -تق: عبد الرحيم بنعادة-دار أبي رقرق للطباعة والنشر-ط 1-الرباط-2014.
- دعيبس المر-أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية-مطبعة بيت المقدس-القدس-1923م.

روجان يوجين-العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر-تر: محمد الجندي-كلمات عربية للترجمة والنشر-ط 1- القاهرة-2011.

رثيف محمود أفندي- التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تع-تح-تق: خالد زيادة-منشورات جروس-برس-ط 1- لبنان-1985.

سلانيكي مصطفى أفندي-تاريخ سلانيكي 971-1001 هـ/1563-1593 م-تر: أحمد حنفي عبد الرحيم-تق: سيد محمد السيد محمود-دار البشير-ط 1-2021.

شيلش ليندا-دمشق في القرنين الثامن والتاسع عشر-تر: عمر الملاح-دينا الملاح-دار الجمهورية-ط 1-دمشق-1998.

صالح سعداوي صالح-مصطلحات في التاريخ العثماني-مج 1/2-دار الملك عبد العزيز-السعودية-2016.

العزاوي جواد قيس-الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط-الدار العربية للعلوم-ط 1-بيروت-1994.

قوجي بك-قوجي بك رسالة سي- مطبعة أبو الضياء-إستانبول-1303 هـ.

مخلوف ماجدة-الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة-مكتبة الشروق-ط 1-الكويت-2024.

مخلوف ماجدة-تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني)-دار الأفاق العربية-ط 1-القاهرة-2009.

نعيم مصطفى-روضة الحسين في خلاصة الخافقين (تاريخ نعيمة)-دار الطباعة العامة-إستانبول-1281 هـ.

نوري باشا مصطفى-نتائج الوقوعات-ج 2-أخوت مطبعة سي-ط 2-إستانبول-1327 هـ.

هاميلتون جب وبون هارولد-المجتمع الإسلامي والغرب-تر: أحمد إيبش-دار الكتب الوطنية-ط 1-أبو ظبي-2012.

2- المقالات:

الحموري قاسم محمد-عابدين معاذ محمد-عجز الميزانية في الدولة العثمانية: الأسباب والحلول-مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية-العدد: 10-2017.

على محمد أحمد صالح-صبارفة وبنوك (الأثر الاقتصادي للمؤسسات المالية الأجنبية في الدولة العثمانية القرن 19 م) - مجلة آفاق الثقافة والتراث-مجلد: 31-العدد: 121-2023.

مجهول-المالية العثمانية وعلاقتها بدول أوروبا التجارية-مجلة المقتطف-العدد: 1-1915.

نذير عباس أمين-أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية 1854-1914-مجلة الجامعة العراقية-العدد: (1/33).

3- الأطروحات والرسائل:

الجنابي جنان خضير منصور-أحوال الدولة العثمانية (855-116 هـ/1451-1750 م) من خلال النقود (دراسة تاريخية) - أطروحة دكتوراه-تخصص تاريخ حديث ومعاصر-قسم التاريخ-كلية الأدب-جامعة اليرموك-الأردن-2015 م.

الصامري ساهرة حسين محمود-أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) إصلاحاته والتطورات في البلقان-رسالة ماجستير-جامعة البصرة-كلية الآداب-2010.

عابدين معاذ محمد عبد القادر-التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (1566-1924 م) -أطروحة دكتوراه-قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة اليرموك-2017 م.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

Akdemir Tekin ve Yeşilyurt Şahin-Tanzimat'tan Sonra Modern Bütçe Anlayışı ve Osmanlı Bütçelerinin Güvenilirliği Meselesi : Bütçe Etiği Açısından Bir Değerlendirme-Amme İdaresi Dergisi-Cilt : 54-Sayı: 2- 2021.

Akkuş Yakup -Osmanlı devlet ve vilayet bütçeleri (1840-1913) nasıl okunmalıdır ? - ODTÜ Gelişme Dergisi -Sayı: 40-2013.

Finkel Caroline- the Costs of Ottoman Warfare and Defence- in: Bryer & Ursinus Byzantinische Forschungen XVI- Amsterdam- 1991.

Genç Mehmet- Osmanlı Maliyesinde Malikane Sistemi- Türkiye iktisat Tarihi Semineri Bildirileri- Ankara- 1975.

Güran Tefik- Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi: Bütçeler ve Hazine Hesapları (1841-1861) -TTK Basımevi.

K. Karaman ve Ş. Pamuk- Ottoman State Finances in European Perspective 1500-1914- The Journal of Economic History- Cilt: 70- Sayı: 3.

Orbay Kayhan- Ottoman Central Administration and War Finance Late 17th -Century- In: *XIV International Economic History Congress*- Helsinki-2006.

Ozbaran Salih- Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu- Tarih Dergisi - vol : 30 -1978.

Pamuk Şevket- money and monetary system- In Encyclopedia of the Ottoman Empire- New York- 2009.

Pamuk Şevket-The evolution of institutions of state finance in the Ottoman Empire1500-1800- in: XIV International Economic History Congress- Helsinki- 2006.

Sefa Fatih Topçu- Sultan Abdülaziz DÖneminde Yaşanan Mali Bunalım Ve Uygulanan Mali Reformlar (1861-1876) - Yüksek Lisans Tezi-Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü-Tarih Anabilim Dalı- Ankara-2014.

Şener Abdüllatif-Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Sistemi-Bilimsel Araştırma Dizisi : 6.

Shaw & Shaw- History of the Ottoman Empire and Modern Turkey- Cambridge Univ- Press- UK- 1976.

Uzunçarşılı İsmail Hakkı- Osmanlı Devleti Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti iç Hazinesi- Cilt: 42- Sayı: 165- 1978.